

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٠

الأربعاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فرولوف
	ألبانيا	السيد مكاي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد كهالان
	البرازيل	السيدة إسبشيت مايا
	الصين	السيد تيان بنغسو
	غابون	السيدة أويي
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيدة فريو
	كينيا	السيدة نتوكي
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مانسفيلد
	الهند	السيد ستيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تورنر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

وفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/39) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23448 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

وتواجه الأسر الفلسطينية الطرد من المنازل التي عاشت فيها لعقود وعبر الأجيال في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية المحتلة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هُدم ٢٣٢ منزلاً ومبنى مملوكاً للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ مما أدى إلى تشريد ٢٨٣ شخصاً وإلحاق الضرر بـ ٣٢٩ ٥ شخصاً من النساء والأطفال والرجال. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى الوقف الفوري لهدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا تزال الحالة الاقتصادية في دولة فلسطين تبعث على القلق الشديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، سلطت السيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة التي تواجه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ولهذا السبب، تدعم اللجنة خطة الاستجابة الإنسانية البالغ تكلفتها ٥١٠ ملايين دولار التي أطلقتها منسقة الأمم المتحدة المقيمة للأرض الفلسطينية المحتلة لدعم ١,٦ مليون شخص من أضعف الأشخاص في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، خلال عام ٢٠٢٢.

وفي اجتماع اللجنة الاستشارية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، سلط السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الضوء أيضاً على الانخفاض في الموارد المتاحة منذ عام ٢٠١٣ على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. غير أن عودة الولايات المتحدة كشريك في الوكالة ومأنح لها، وهو ما نرحب به، قبلها انخفاض في التمويل المقدم من المانحين الكبار الآخرين والافتقار إلى مصادر تمويل جديدة. وتكرر اللجنة دعوتها للمجتمع

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أرمانا ناصر، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ناصر (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وبالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنيئ النرويج على قيادتها القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر. ونحن ممتنون على عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري.

نود أن نوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ونبرز الحاجة إلى إيجاد حل سريع وعادل لقضية فلسطين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أطلعت السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجنتنا على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ووصفتها بأنها كارثية، مشيرة إلى وقوع انتهاكات جسيمة، بعضها أعمال قتل واحتجاز تعسفي - بما في ذلك للأطفال - بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحريات الأساسية وممارسة التمييز، وهو ما يعاني منه ملايين الفلسطينيين. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب خبراء حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء تزايد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى جانب تزايد التوترات المتصلة بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يهدد تواصل أراضي الدولة الفلسطينية والمقومات التي تساعد على البقاء. ولا تزال اللجنة يساورها القلق إزاء الزيادة المترتبة على ذلك في الإصابات والوفيات، حيث أفادت التقارير بمقتل ستة فلسطينيين وإصابة ١١٣٨ آخرين في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وهناك أيضاً تقارير مقلقة للغاية عن تطبيق قواعد اشتباك جديدة لقوات الأمن الإسرائيلية فيما يتعلق باستخدام الذخيرة الحية في الضفة الغربية، مما قد يؤدي إلى عدد أكبر من الإصابات والوفيات بين المدنيين الفلسطينيين.

الدول الأعضاء إلى مساءلة إسرائيل عن أفعالها ومواصلة توفير منبر للأصوات التي تحاول حكومة إسرائيل قمعها. ولم تعلن السلطات الإسرائيلية بعد عن أي أدلة جهرية ضد تلك المنظمات الفلسطينية. ونؤكد من جديد أنه يجب السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل من دون عوائق في تنفيذ ولاياتها.

وتدعو اللجنة إلى تنفيذ الأحكام الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكذلك تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً، بغية حل قضية فلسطين بشكل عادل ومستدام. ونحن ممتنون للنرويج على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، وفي ذلك الصدد، نأمل أن يعيد الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إطلاق عملية السلام قريباً. ويجب تحويل مسار العمل الحالي وتصحيحه دون تأخير، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتنفيذ حل عادل يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تمكن الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية من العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية. واللجنة على استعداد للمساعدة في هذه العملية وحشد الدعم اللازم للنهوض بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونرحب بالإحاطات التي قدمها المنسق الخاص فينسلاند وممثلو المجتمع المدني.

وإذ كنا نستمتع إلى الإحاطات، فكرنا في حقيقة مرور ٧٥ عاماً على قبول الأمم المتحدة مسؤولية إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وبعد ثلاثة أرباع قرن من الزمن، لا يوجد حتى الآن أي حل. وفي حقيقة الأمر، الشيء الوحيد الذي تغير هو موقفنا من القضية الفلسطينية. ولم نعد نناقش حلاً سياسياً لهذا النزاع الدائم. ونتكلم عن السلام من الناحية النظرية فحسب. لقد فقد مجلس الأمن تطلعاته. وكما رأينا في الربع الماضي، لا يأتي النزاع إلى الصدارة إلا عندما يكون هناك تصعيد. وقد حلت الرسائل التي تحت على ضبط النفس محل الدعوات إلى

الدولي إلى كفالة حصول الوكالة على تمويل كاف وموثوق به حتى تتمكن من تقديم خدماتها الحيوية لأكثر من ٥,٨ مليون لاجئ فلسطيني ومواصلة إسهامها الحيوي في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

إن الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة بحاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية إذا ما أريد لهم عيش حياة كريمة وتحقيق مستقبل مستدام. ولا تزال الاحتياجات ملحة منذ التصعيد المميت في قطاع غزة في أيار/مايو الماضي. ولا تزال مئات الأسر مشردة، وتحتاج آلاف المنازل والمنشآت إلى إعادة بناء وترميم. ومع ذلك، أود أن أكرر أن غزة لا تحتاج إلى الدعم الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار فحسب، بل وإلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، تماشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فضلاً عن عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة. وتظل غزة جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويجب أن تكون جزءاً من دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وبقدر ما نتفق على ضرورة التركيز على تحسين سبل عيش الفلسطينيين، تعتقد اللجنة في نهاية المطاف أن ذلك لا يمكن أن يحدث حقاً بدون أفق سياسي يمكن أن يكفل العدالة للشعب الفلسطيني وممارسته لحقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، فضلاً عن وضع حد نهائي للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولا تزال منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تواجه قيوداً على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وقد انضم مكتب اللجنة إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الإعراب علناً عن بالغ القلق إزاء قرار إسرائيل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بتصنيف ست من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لحقوق الإنسان والعمل الإنساني ككيانات إرهابية. وبعض هذه المنظمات شريك قديم وموثوق به للجنة وللأمم المتحدة في الدعوة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وفي مناسبة نظمها اللجنة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، دعا ممثلون من المجتمع المدني الفلسطيني والإسرائيلي

ولا ينبغي أن يعامل على أنه هكذا. وستواصل تركيا دعم حل الدولتين، الذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة بالأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية.

والعودة إلى طريق مفاوضات السلام أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تنشيط عمل المجموعة الرباعية، ويجب علينا العمل من أجل حل الدولتين. ونأمل أن تحفز المناقشة المفتوحة اليوم من سئموا من القضية الفلسطينية، لأننا نستطيع أن نؤكد لهم أن شعب فلسطين متعب أكثر بكثير من أي واحد منا ويستحق أفضل مما فعلناه من أجلهم حتى الآن. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على الرئاسة النرويجية الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق والنجاح. كما أتمنى لجميع الدول المنضمة للمجلس عام ٢٠٢٢ النجاح والتوفيق كذلك.

تؤكد المملكة العربية السعودية على تمسكها بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما وتشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، خياراً استراتيجياً لإنهاء أحد أطول وأعقد الصراعات التاريخية التي شهدتها العالم المعاصر؛ وذلك على أساس حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

لا تزال سلطات الاحتلال التي تتخذ التدليس والتدنيس منهجاً لها، تنتهك القرارات والأعراف الدولية في فلسطين المحتلة، وتمارس أبشع أنواع الظلم والعدوان بحق الشعب الفلسطيني؛ فالانتهاك الصارخ لحرمة المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل من قبل رئيس الكيان

السلام الدائم. وهذا ليس كافياً. إن تطبيع الاحتلال أمر غير مقبول بكل بساطة.

وندين جميع الخطوات الأحادية الجانب، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والمستوطنات غير القانونية، وعمليات الإخلاء القسري، وهدم المنازل، ومحاولات تغيير الوضع الراهن للقدس والحرم الشريف. هذه الإجراءات تضر بأفاق حل الدولتين. ونلاحظ قرار الحكومة الإسرائيلية بوقف خطط إقامة مستوطنات غير قانونية في عطوروت وتأجيل بناء مستوطنة غير قانونية في المنطقة E-1 في الضفة الغربية إلى تاريخ غير محدد. هذه بالفعل خطوات في الاتجاه الصحيح. ومن المحزن أن قرار إسرائيل بإدراج ست منظمات فلسطينية من منظمات المجتمع المدني ككيانات إرهابية لمثال بارز على اتخاذ خطوة إلى الأمام وثلاث خطوات إلى الوراء. إنه يشكل انتهاكاً آخر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ونتوقع أن يلغى فوراً.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن عملية المصالحة بين الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من إحلال السلام في المنطقة. وستواصل تركيا دعم الوحدة بين الأطراف الفلسطينية، وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الاقتصاد الفلسطيني. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشكر النرويج على استضافتها اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولكن هذا وحده لا يكفي. يعتمد ملايين اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات المنقذة للحياة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن الضروري ضمان أن تواصل الوكالة تقديم خدماتها بطريقة مستدامة وبدون انقطاع. وستواصل تركيا دعم العمل الحيوي للأونروا مالياً وسياسياً.

إن حياة الأطفال على جانبي الحدود لها نفس الأهمية ولا ينبغي أن يكون الجانب الذي يولدون فيه مهماً. وينبغي أن تتاح لهم فرصة متساوية لتحقيق إمكاناتهم. ولا ينبغي سرقة مستقبل أي طفل بسبب واقعة مكان الولادة. إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ليس نزاعاً جامداً،

تقف المملكة إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق وتحث جميع القيادات اللبنانية على تغليب مصالح شعبها والعمل على تحقيق ما يتطلع إليه الشعب اللبناني الشقيق من أمن واستقرار ورخاء، وإيقاف لهيمنة حزب الله الإرهابي على مفاصل الدولة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود تذكير المتكلمين مرة أخرى بأننا نشجع بقوة جميع المشاركين على ارتداء قناع حتى عند التكلم. أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيدة الرئيسة، أشكركم على التذكير. وأهنيئكم مرة أخرى على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة. وأرحب بالأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ونتطلع إلى العمل مع مختلف الأطراف خلال الفترة المقبلة في المجلس، وخارج المجلس، من أجل إيجاد آفاق حقيقية لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

كما ندين الهجوم الحوثي الذي استهدف مناطق في دولة الإمارات العربية الشقيقة، ونعرب عن تضامنا الكامل معها في كل ما تتخذه من خطوات لحماية أمنها والدفاع عن نفسها.

كما أود الترحيب بمعالي وزير خارجية دولة فلسطين، السيد رياض المالكي.

يجتمع المجلس مجدداً اليوم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، في وقتٍ نحن بأمس الحاجة فيه إلى التحرك بشكل فاعل لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين الذي يُجسّد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ذلك أن البديل هو استمرار الاحتلال الذي تعمقه الانتهاكات المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني والخطوات غير الشرعية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام .

إن المنطقة لا يمكن أن تتعم بالسلام ما لم ينته الاحتلال والوضع الراهن غير المستدام، ولهذا لا بُد من تكثيف الجهود لكسر الجمود في

الإسرائيلي يمثل غيضاً من فيض لهذه الانتهاكات. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهما تجاه نصرته الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، عبر إحقاق الحق وتحقيق تطورات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة التي كفلتها له القرارات الدولية، والتصدي بحزم للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تؤكد الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران، يوماً بعد يوم، على عدم اكتراثها لتطلعات الشعب اليمني الشقيق واستقرار اليمن وعلى دورها التخريبي في تهديد استقرار المنطقة والسلام والأمن الدوليين. وأكبر دليل على ذلك استمرارها في تهديد سلامة الملاحة الدولية واستخدام الأعيان المدنية والموانئ اليمنية لزعزعة أمن المنطقة ومهاجمة المدنيين في المملكة ودولة الإمارات العربية الشقيقة، والتي كان من آخرها الهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف مطار أبوظبي الدولي وخطف السفينة الإماراتية "روابي". وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على وقوفها التام مع دولة الإمارات العربية المتحدة أمام كل ما يهدد أمنها واستقرارها وأهمية مواجهة خطورة هذه الجماعة الإرهابية وتهديدها المستمر للاستقرار في المنطقة والعالم. كما تؤكد بلادي على حقها في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، بما يتوافق مع التزاماتها وفقاً للقانون الدولي، للرد على جميع الممارسات والأعمال الإرهابية التي تتعرض لها من قبل هذه الميليشيا الإرهابية المدعومة من إيران.

كما تؤكد المملكة على مبادرتها لحل النزاع في اليمن وتدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات حازمة تجاه هذه الميليشيا الإرهابية التي تعرقل جميع جهود السلام الساعية للتوصل إلى حل سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. كما تشدد على أن غياب الإجراءات الحازمة تجاه هذه الميليشيا هو ما أعطاها مساحة أكبر للإضرار بالشعب اليمني وزعزعة أمن واستقرار المنطقة، والتأثير بشكل كبير على الأمن والسلام الدوليين.

إن الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسعتها هو خرقٌ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتقويضٌ لفرص تحقيق السلام وحل الدولتين، وعلى المجتمع الدولي أن يُظهر حزمًا في رفض الإجراءات الاستيطانية والتأكيد على عدم شرعيتها وبطلانها، وأنها لن تُغير الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية بأنها أراضٍ مُحْتَلَة. وكذلك يُشكل استمرار الانتهاكات في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وعرقلة عمل إدارة أوقاف القدس الأردنية، بوصفها الجهة الوحيدة المخولة بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك، خرقاً لالتزامات إسرائيل القانونية بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، واستفزازاً يدفع باتجاه تصعيد كالذي شهدناه في شهر أيار/مايو من العام الماضي، وربما أكثر دماراً.

هنا أيضاً، على المجتمع الدولي إظهار صلابة موقفه واتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف هذه الانتهاكات والاستفزازات حماية للسلام وللحيلولة دون تجدد دوامة العنف.

وسيستمر الأردن في جهوده لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وعلى الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، حيث تُكرس المملكة كل جهدها من أجلها، بتوجيه ومتابعة مباشرة من الوصي على هذه المقدسات، جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

ختاماً، لا بد من عمل جماعي يعيد الأمل بجذوى العملية السلمية ويحول دون تجذر اليأس وتقادم الصراع ويلي طموحات المنطقة وشعوبها بالسلام الحقيقي، ويتيح إمكانية توجيه كل الطاقات نحو تحقيق التنمية وبناء المستقبل الذي تملؤه الفرص والإنجازات، وللمجموعة الرباعية الدولية في هذه الجهود دور أساسي لا بد من تفعيله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي النرويج رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونؤيد البيان الذي أدلى به نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

عملية السلام ودعم إجراءات بناء الثقة ومنع التصعيد وأية انتهاكات تقوض فرص تحقيق السلام، بما في ذلك النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية غير القانونية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم. ويدين الأردن عملية التهجير القسري وإخلاء منزل إحدى العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح، التي تمت فجر اليوم، باعتبارها خرقاً واضحاً وجديداً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويشدد على أن إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية، ملزمة وفق القانون الدولي بحماية حقوق الفلسطينيين في منازلهم. وليس لإسرائيل أن تطبق قوانينها البلدية على القدس المحتلة، وإنما قواعد القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال. وهذا واضح من قواعد لاهاي لأحكام قانون الحرب.

كما لا بُدّ من توفير كل سبل الدعم لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" وولايتها لحين الوصول إلى حل عادل وشامل يعالج جميع قضايا الوضع النهائي ويحفظ حقوق الفلسطينيين حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣)، بما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض.

في الوقت الذي يجب أن نُكثّف فيه الجهود لإيجاد الأفق السياسي اللازم لتحقيق السلام العادل، يجب العمل على إيجاد أفق اقتصادي يُسهم في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ونُشدّد في هذا السياق على أهمية دعم المجتمع الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية، لتمكينها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني. كما لا بُدّ من إزالة جميع المعوقات أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، وفتح الباب أمام فرص التجارة والاستثمار. ولا بد من التأكيد على أن الأفق الاقتصادي هو عامل مساعد لإيجاد الأفق السياسي اللازم لتحقيق حل الدولتين، وليس بديلاً عنه.

ولا يفوتني هنا إلا أن أتقدم بالشكر للنرويج على جهدها دعماً للاقتصاد الفلسطيني من خلال رئاستها للجنة الاتصال المُخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المُقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

وندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بإنهاء التدخل الأجنبي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وندعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للحالة المفروضة على تلك الدولة الشقيقة.

ولا تزال التصرفات العدوانية الانفرادية وغير المبررة التي تتخذها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقوض بشدة المصالح المشروعة للدول العربية وتشعل فتيل تصعيد خطير في المنطقة. ونكرر الدعوة إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط لتلك التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية المفروضة على دول ذات سيادة. ونؤكد مجددا دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، فضلا عن حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي مواجهة تلك الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، فضلا عن أعمال العدوان ضد دول ذات سيادة والتدخل في شؤونها الداخلية، ستظل كوبا تدعم تعددية الأطراف والسلام والاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أرحب بمشاركة أخي معالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في فلسطين، في هذه الجلسة.

بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن استهجانه لإصرار السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على عدم تضمين إحاطته اليوم أي معلومات حول الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل وممارساتها الأخرى اللاقانونية فيه وتجاهله أيضا للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة الأراضي السورية، والتي كان آخرها العدوان على ميناء اللاذقية التجاري والذي

لم يتخذ مجلس الأمن حتى الآن أي إجراء، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لإنهاء العدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية. وعلى مدى ٧٤ عاما، عززت إسرائيل سياساتها المتعلقة بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزادت من أنشطتها الاستعمارية غير القانونية، بما في ذلك عن طريق بناء المستوطنات وتوسيعها وعمليات الهدم العقابية والتشريد القسري لمئات المدنيين والحصار المفروض على قطاع غزة وخطط ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد مكّنت عرقلة الولايات المتحدة المتكررة لاتخاذ مجلس الأمن لإجراءات بشأن هذه المسألة إسرائيل من الإفلات من العقاب وتوقو قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، مع ضمان حق العودة للاجئين. ونؤكد مجددا تضامننا الثابت مع شعب فلسطين وحكومتها. ونعرب عن تأييدنا أيضا لانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية ودعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ونكرر رفضنا لما يسمى بصفقة القرن، التي تتجاهل حل الدولتين الذي أيدته على مر التاريخ الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية. ويشكل القرار الانفرادي لحكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها هناك في تجاهل لمركزها التاريخي، وكذلك قرارها الخاص بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، انتهاكين خطيرين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولم تتراجع الإدارة الحالية للولايات المتحدة عن هذين القرارين، مما يجعل إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض أبعد منا لا من ذي قبل.

الذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا ولا أثر قانونيا له. وتدعو الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بأي وضع أو واقع لا شرعي ناجم عن الممارسات اللا قانونية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل وإدانة تلك الممارسات والتحريك لوضع حد لها.

إن استمرار مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية على سيادة الأراضي السورية وتكراره بشكل هستيري مؤخرا يمثل انتهاكا فاضحا لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ ولقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل ودليلا واضحا على دعمها للإرهاب في سورية والمساهمة في الحرب ضدها وتصعيدا خطيرا آخر يهدد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن السلوك الإسرائيلي الاستفزازي الأرعن وما يرافقه من ممارسات عدوانية ما كان ليصل إلى هذا الحد لولا مظلة الحماية التي وفرتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتغطية على انتهاكاتها. تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بالتخلي عن صمته وتحمل مسؤولياته فعلا وبشكل عاجل في إطار ميثاق الأمم المتحدة، والاضطلاع بولايته في حفظ السلم والأمن الدولي لردع قوة الاحتلال الإسرائيلي عن الاستمرار بانتهاكاتها، وضمان مساءلتها على سلوكها المارق وعدم إفلاتها من العقاب، وإلزامها بإنهاء احتلالها للجولان السوري المحتل والانسحاب منه كاملا إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

تدين الجمهورية العربية السورية وبشدة سياسات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في الضفة الغربية والقدس، وآخرها ما حصل في حي الشيخ جراح اليوم. وتؤكد مجددا التزامها الراسخ بدعم حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف ووقوفها إلى جانبه في نضاله المشروع للدفاع عن

أدى إلى خسائر مادية كبيرة. وكان وفد بلدي قد وجه عدّة رسائل إلى الأمين العام والسيد فينسلاند مباشرة لإحاطتهما بالتطورات المتصلة بالوضع في الجولان السوري المحتل والتنبيه أيضا لخطورة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أمن واستقرار سورية والمنطقة. إلا أن إحاطته اليوم جاءت مخيبة للأمل لابتعادها عن الموضوعية والتوازن ولعدم شمولها لجوانب المهمة المكلف بها.

في تصعيد جديد خطير، قام رئيس سلطة الاحتلال الإسرائيلية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وبشكل استفزازي سافر، بعقد اجتماع لحكومة الاحتلال في الجولان السوري المحتل، أعلن خلاله عن خطة لمضاعفة أعداد المستوطنين في الجولان السوري المحتل عبر تخصيص ٣١٧ مليون دولار لبناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنتين جديدتين ستحملان اسمي "أسيف" و "مطر" في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتحد سافر لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، ومحاولة فاشلة جديدة لتكريس الاحتلال وإطالة أمده وطمس الهوية السورية للجولان المحتل. إن الجمهورية العربية السورية تدين وبشدة هذه الاستفزازات الخطيرة والانتهاكات الصارخة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك استيلاءها على الأراضي والممتلكات وفرض التغيير الديموغرافي وسرقة الموارد والثروات الطبيعية.

وتعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على تمسكها الراسخ بحقها في استعادة كامل الجولان السوري منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بجميع الوسائل المتاحة التي يكفلها القانون الدولي باعتباره حقا أبديا لا يسقط بالتقادم. وتشدد الجمهورية العربية السورية على أن جميع القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حتى تاريخه، لتغيير معالم الجولان الطبيعية والديموغرافية أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه تحت أي عنوان أو مسمى كان، هي باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل خاص القرار ٤٩٧ (١٩٨١)،

حثنا المجلس في مناسبات عديدة أن يتحمل مسؤوليته وأن يتصرف بحزم لمعالجة جوهر المشكلة، أي الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من نصف قرن. وأنا هنا اليوم لأكرر تلك الدعوة وأسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، سمعنا مرارا وتكرارا عن العدوان والاستفزازات والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل. ويجب على مجلس الأمن أن يوقفها. وينص قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح على أن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما أنها تقوض آفاق تحقيق السلام العادل. وبما أننا ما زلنا نشهد ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يصمم على إنهاؤها، بما في ذلك بضمنان مساءلة إسرائيل عن أعمالها. وهي الطريقة الوحيدة لتبديد التصورات بالإفلات من العقاب.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يكفل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب أن يتخذ خطوات ملموسة لضمان سلامة الشعب الفلسطيني ولحماية الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ومن الضروري أيضاً مواصلة كفالة تقديم المساعدة الإنسانية وجهود التعمير في غزة دون عوائق. وتدعو إندونيسيا إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، مما أسفر عن الحالة الإنسانية الخطيرة واستمرار معاناة الفلسطينيين. ونحث المجتمع الدولي أيضاً على دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

وأخيراً، والأهم من ذلك، يجب على المجلس أن يدعم وينعش بهمة عملية السلام المتوقفة، تحت رعاية المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم، يقوم على حل الدولتين ويتمشى مع المعايير المتفق عليها دولياً. لقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن إجراءات، وأن يستعيد الأفق السياسي لهذه الأزمة الطويلة الأمد وأن يكفل ذلك. وآمل أن تسفر هذه الجلسة، التي تعقد على مستوى رفيع، عن اتخاذ هذا الإجراء الملموس.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا الثابت ودعمها لشعب فلسطين ودولتها. ونحن على استعداد لدعم الشعب

أرضه ومقدساته واستعادة أراضيه المحتلة وكافة حقوقه المشروعة وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

قبل أن أختم بياني، أود أن أشير إلى ما ورد في بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال الجلسة الصباحية اليوم، الذي كرر نفس المواقف العدائية المتعلقة بالوضع في سوريا رغم أن لا صلة لها بموضوع هذه الجلسة. لقد مثل بيانهم أعلى درجات العور السياسي. إذا إنه تناول الكثير من النقاط بشكل منحاز ولم يجد مكاناً فيه لإدانة عدوان إسرائيل مستمر على سيادة الأراضي السورية التي زعم البيان أنه يحترمها؛ أو المطالبة بوقف النشاط الاستيطاني في الجولان والمخالف لقرارات الشرعية الدولية رغم دعوته للالتزام بها. فهل هناك نفاق سياسي وزدواجية في المعايير أكثر من ذلك؟ كما أنك قمة النفاق والاستخفاف بالعقول هي أن يطلب ممثل الاحتلال الإسرائيلي اليوم إدانة شعب أعزل يقاوم احتلالهم بالحجارة. ويصرف أنظار العالم عن اعتداءات سلطاته المتكررة وعلى مدى عقود بالصواريخ والأسلحة الثقيلة والرصاص الحي على الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب

عن تقديري للنرويج لعقدها هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري. كون أن الحقائق على أرض الواقع لا تزال تثير القلق وينبغي أن تحظى بأعلى مستوى من الاهتمام.

ونشعر بالحنن لأن قضية فلسطين لا تزال أحد أقدم المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وأنه على الرغم من الجهود والقرارات العديدة، فإن شعب فلسطين لم يتمتع بعد بحقه غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير. ونشجب استمرار انتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك عمليات الهدم والإخلاء والعنف والسياسات التي حرمت الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة. لقد

ولا تزال ماليزيا متمسكة بموقفها الثابت المتمثل في أن الحل السياسي المتفاوض عليه على أساس المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى سلام دائم.

وفي هذا السياق، تحت ماليزيا مجلس الأمن، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على استئناف محادثات السلام بين الأطراف المعنية وتهيئة الظروف اللازمة لها. ودعم ماليزيا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها الكامل معه في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية لن يتزعزعا أبدا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار دعوة ماليزيا الملحة إلى المجلس لكي يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأن يستخدم الأدوات المتاحة له استخداما كاملا لمعالجة هذا النزاع الطويل الأمد وإنهاء الاحتلال.

السيدة سكوف (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): نشكر وفد النرويج على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

لا تزال الأرجنتين تعتقد أن الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو من خلال المفاوضات بين الجانبين الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو، وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية. ويؤيد وفدي التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ واتفاق الأطراف في عملية التفاوض والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونؤكد دعمنا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة تعترف بها جميع الأمم، وكذلك حق دولة إسرائيل في العيش بسلام إلى جانب جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كما نكر الإغراب عن قلقنا إزاء النمو المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي

الفلسطيني وكل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لهذه القضية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي

الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ولا تزال الحالة على أرض الواقع في فلسطين تبعث على القلق العميق. وفي عام ٢٠٢١، قتل ٣٤٥ فلسطينيا، من بينهم ٨٦ طفلا. كما استمرت ممارسات إسرائيل المتمثلة في المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل والإخلاء والنقل القسري بلا هوادة. وفي العام الماضي، دمر ٩٠٢ منزل وشرّد ١٢٠٣ فلسطينيين، وهي أعلى أرقام منذ عام ٢٠١٦. وحتى الآن في عام ٢٠٢٢، هدمت إسرائيل ٣٥ مبنى، مما أدى إلى تشريد ٥٣ فلسطينيا، في انتهاك للالتزامات القانونية الدولية. وهذه أرقام مروعة. كما تشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء تزايد الهجمات العنيفة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من الهجمات العنيفة. وقد شجع استمرار تقاعس المجتمع الدولي السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين. وتدعو ماليزيا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن نفسه، إلى اتخاذ إجراء بكفالة مسالة مرتكبي هذه الجرائم.

إن القمع المنهجي والمستمر الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين والسياسات التمييزية ترقى إلى جرائم الفصل العنصري. واستمرار هجماتها على منظمات المجتمع المدني التي تقدم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة هو إهانة للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يحمي المدافعين عن حقوق الإنسان ويواصل دعمهم في الاضطلاع بعملهم المهم لحماية حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال العسكري. ويجب إلزام إسرائيل بالامتثال الكامل لجميع التزاماتها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والقانون الدولي، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونظرا للصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تود الأرجنتين أن تكرر تأكيد دعمها الكامل لعمل الوكالة، الذي يساعد في الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تؤكد على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي الجهود المناسبة لتأمين الأموال اللازمة لضمان استمرار خدمات الأونروا دون انقطاع.

وفيما يتعلق بالجلولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقف قائم على المبادئ بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجلولان في أقرب وقت ممكن، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تحت الأرجنتين الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على العمل بحسن نية واستئناف محادثات السلام بمرونة ووفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، سعيا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة المرتبطة بالوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة ونشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم صباح اليوم. ونرحب أيضا بحضور السيد رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، ووفد إسرائيل.

تؤمن شيلي إيمانا راسخا بأن هذه المنطقة تحتاج إلى السلام وتستحقه، ولذلك نؤكد مجددا اقتناعنا بأن حل الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية، يكمن في إقامة دولتين حرتين ومستقلتين تتمتعان بالسيادة والاستقلال وقادرتين على العيش في سلام

الفلسطينية المحتلة ونحث إسرائيل على وقف توسيعها. وقد اعترف مجلس الأمن بخطر الحالة في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيده تأييدا كاملا.

وتدين الأرجنتين أيضا إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة على المدنيين في إسرائيل، وكذلك جميع أعمال العنف التي تقوم بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ويجب على القادة الفلسطينيين أن يعالجوا المخاوف الأمنية لإسرائيل بحسن نية. وفي هذا السياق، نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، مع التأكيد على أن أعمالها يجب أن تكون متسقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين على الوضع الخاص للقدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠). ولذلك، فإننا نرفض جميع المحاولات الانفرادية لتعديل ذلك الوضع، لا سيما فيما يتعلق بالمدينة القديمة، التي لها أهمية خاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. ويعتقد بلدي أن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون مكانا للتجمع والسلام، وأنه ينبغي ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة. وأي محاولة لإنكار الروابط التاريخية والأهمية الكبيرة لتلك الأماكن بالنسبة لأي من هذه الديانات الثلاث أو النظر إليها بطريقة نسبية هو أمر غير مقبول على الإطلاق ولا يساهم في تحقيق هدف إيجاد حل للنزاع، بل يعزز التحيزات ويثير عدم الثقة بين الأطراف. وتعتبر الأرجنتين القدس إحدى مسائل الوضع النهائي التي يجب أن يحددها الطرفان في المفاوضات الثنائية.

وقد تكلم بلدي في مناسبات عديدة أثناء تصعيد العنف في أيار/مايو ٢٠٢١، بهدف محدد هو التوصل فورا إلى إنهاء الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار لوقف الهجمات على المدنيين، التي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا. وبفضل جهود المجتمع الدولي، تم التوصل إلى هدنة بعد ١١ يوما من العنف.

داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وفقاً لمقررات وقرارات الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون أساساً لاتفاق مباشر بين الطرفين.

لقد أكدت شيلي دائماً أهمية المساعدة على التوصل إلى حل سلمي كأولوية لسياستها الخارجية، وأعربت باستمرار عن تأييدها لإيجاد حل عادل ودائم للشرق الأوسط. إن التزامنا بالسلام يرجع إلى سنوات عديدة، إلى أوائل القرن العشرين، عندما بدأ أبناء الجالية الفلسطينية في القدوم إلى شيلي والاندماج في جميع أطراف المجتمع، حيث أصبحت الآن أكبر جالية تعيش خارج الشرق الأوسط. وتتشاطر شيلي أيضاً علاقات تاريخية وأخوة قوية مع إسرائيل، والجالية اليهودية الدينامية والنشطة جزء أساسي من بلدنا.

وفي عام ٢٠١١، اعترفت شيلي بدولة فلسطين، ونعتقد أن تعزيز قدراتها يمكن أن يهيئ الظروف لزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة. ونعتقد أن إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر كان خطوة في الاتجاه الصحيح، ونثق بأن الجولة الثانية من الانتخابات ستجرى في آذار/مارس كما هو مقرر.

ونشدد على أهمية احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو إلى الحوار لتمكين إسرائيل وفلسطين من تحقيق الرخاء والوثام والأمن لمواطنيهما. نحن نؤمن بكلتا الدولتين وبمسؤولية المجتمع الدولي عن دعمهما في تحقيق هذا الهدف الذي طال انتظاره.

ونعلم جميعاً أن دورات العنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على اتفاقات أوسلو، وإن نود أن نغتتم هذه الفرصة لتذكير المجلس بدور النزوح الجدير بالثناء في تلك العملية، فإننا نحث الطرفين على اختيار طريق المصالحة ونبذ العناصر المتطرفة والخطاب المتطرف، وبالطبع إعادة تأكيد احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذا يتطلب الإرادة السياسية لوضع حد للمستوطنات غير القانونية، وأعمال الحرب الأحادية مثل إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي مما يعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، والردود العسكرية

غير المتناسبة. وتدين شيلي أي عمل يهدد الحياة والسلام الدولي والحق في العيش في سلام وأمن.

وختاماً، تود شيلي أن تعرب عن رغبتها في استئناف محادثات السلام حتى يتسنى للشباب اليهودي والفلسطيني التطلع إلى المستقبل بثقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب لي أن أرحب بترؤس معالي السيدة أنيكن هويتفيلد، وزيرة خارجية النرويج، لهذه الجلسة. ويطيب لي أيضاً الترحيب بتواجد معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين الشقيقة. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

انطلاقاً من المبادئ الأصلية والقيم الراسخة التي شكلت هويتها الحضارية كبلد ينتهج التسامح والتعايش واحترام الآخر، ويدعو إلى إشاعة السلام والوثام بين شعوب العالم ويتمسك بالمواثيق والقوانين الدولية، تؤكد مملكة البحرين أهمية التمسك بالطرق السلمية لحل الخلافات والنزاعات، بما يضمن إزالة أسباب التوتر، وأن يعمل المجتمع الدولي وفق سياسات متكاملة وأكثر كفاءة في مواجهة ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من تحديات. وتؤمن مملكة البحرين بأهمية تحرك المجتمع الدولي من أجل وضع رؤية شاملة لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية. فالنهوض بالأوضاع الإنسانية يبدأ بإحلال السلام وتوفير مسببات الأمن والاستقرار لكل دول المنطقة، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل تتطلب مزيداً من العمل الفاعل الذي يستلزم التعاون بين جميع الأطراف لتحقيق السلام المستدام في المنطقة وإطلاق إمكاناتها من خلال توثيق التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الإطار، تؤكد مملكة البحرين أهمية تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين سعياً نحو تسوية القضية الفلسطينية وفق حل الدولتين واستناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

عام ٢٠٢١ بين السيد عباس، رئيس فلسطين، والسيد بنيامين غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، شهدنا في الأشهر الأخيرة العنف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا تزال الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، وكذلك الأنشطة المشار إليها في مرتفعات الجولان، تشكل مصدر قلق بالغ. فهذه الأعمال تقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف ويمكن أن تؤدي إلى التصعيد مرة أخرى. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى وقف أي أنشطة من شأنها أن تعوق التقدم نحو تحقيق حل الدولتين، وتؤكد من جديد أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال المفاوضات والثقة المتبادلة، وليس العنف. وتشجع اليابان أيضا جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين على بدء مناقشات بناءة في أقرب وقت ممكن بشأن تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال نبذ حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين للعنف.

واليابان ملتزمة بمواصلة دعمها لشعب فلسطين ما دامت التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين قائمة. وفي الشهر الماضي، قررنا تقديم ٢,٨٥ مليون دولار في شكل منحة جديدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لصالح أنشطتها في سوريا ولبنان والأردن. هذا بالإضافة إلى مساهمتنا في الأونروا لعام ٢٠٢١ التي تبلغ ٤٠,٨ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، فإن اليابان بصدد الانتهاء من الترتيبات المتعلقة بعمليات ميزانيتها التكميلية لتقديم مبلغ ١٥,٢ مليون دولار للوكالة. وندعو إلى بذل المزيد من الجهود الدولية، لا سيما من جانب بلدان المنطقة، لدعم الأونروا، التي لا تزال تواجه صعوبات مالية مزمنة.

وأخيرا، أود أن أذكر المجلس بمبادرتين طالما روجت لهما اليابان. الأول هو ممر السلام والازدهار، الذي يهدف إلى تحفيز التعاون الاستثماري الإقليمي مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن، والثاني هو مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، الذي يهدف إلى تعبئة خبرات وموارد بلدان شرق آسيا من أجل تنمية الموارد المؤسسية والبشرية للفلسطينيين.

تقف مملكة البحرين بحزم ضد الهجمات الإرهابية المتواصلة لمليشيا الحوثي التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية والمنشآت الحيوية وترزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تدين مملكة البحرين الهجمات الإرهابية لمليشيا الحوثي الإرهابية ضد أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي أدى بعضها إلى سقوط ضحايا مدنيين. وتستتكر المملكة بشدة الاعتداء الإرهابي الأثم الذي قامت به مليشيا الحوثي مؤخرا على منشآت مدنية في إمارة أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والذي أسفر عن وفاة ثلاثة مدنيين وإصابة آخرين بجروح. كما تدين مملكة البحرين اختطاف سفينة شحن مدنية تحمل علم دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. وتعتبر مملكة البحرين هذه الاعتداءات الحوثية على المنشآت المدنية والمدنيين جرائم حرب، وتشكل انتهاكا صارخا لجميع القوانين الدولية واعتداء سافرا على أراضي البلدين. وتعرب عن تأييدها لجميع الإجراءات التي سوف تتخذها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للحفاظ على أمنهما واستقرارهما وسلامة المواطنين والمقيمين فيهما. وتدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات حازمة ضد هذه المليشيا التي تؤكد أعمالها الإجرامية أنها منظمة إرهابية تشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار المنطقة والعالم.

وختاماً، تؤكد مملكة البحرين أهمية تكثيف الجهود في سبيل إرساء أسس الأمن والاستقرار في المنطقة على مبادئ علاقات حسن الجوار، لبناء وتنمية المصالح المشتركة لدولها وتحقيق الأمن والسلم والازدهار لشعوبها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أؤكد التزام اليابان بدعم حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ومناقشة المسائل العالقة وبناء الثقة بين الأطراف هما أولى الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك الحل. وفي هذا الصدد، تنظر اليابان نظرة إيجابية إلى اللقاءات بين فلسطين وإسرائيل، مثل الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الأخير من

الدول الأعضاء ولجميع مقدمي الإحاطات، بما في ذلك الإحاطة القيمة التي قدمها لنا السيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا لجهود السيد فينسلاند ولكافة المساعي الدولية من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان توفير وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

إنه من المؤسف أن نبدأ العام الجديد من حيث انتهينا في العام الماضي، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ومواصلة تنفيذ مخططاتها لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فلا تزال الإحاطات المقدمة إلى المجلس والتقارير الأهمية الصادرة مؤخرا تؤكد على استمرار، بل زيادة، في ونيرة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث تواصل السلطات الإسرائيلية منح الموافقات لبناء المئات من الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات غير القانونية بالضفة الغربية والقدس الشرقية. كما حذرت تلك التقارير الأهمية من ارتفاع مستويات العنف التي يرتكبها المستوطنون تجاه الشعب الفلسطيني بشيوخه ونسائه وأطفاله، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم، بالإضافة إلى تدمير منازلهم دون أي مساءلة أو محاسبة على تلك الجرائم. وأكدت تلك التقارير على وجود حاجة ملحة إلى التصدي لتلك الأعمال تجنباً لجولة أخرى مدمرة من أعمال العنف والمعاناة الإنسانية كالتي شهدناها في شهر أيار/مايو من العام الماضي، لا سيما وأن العام الماضي كان الأكثر دموية على الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠١٤، حيث قتل ٣٢٤ فلسطينياً بالإضافة إلى تدمير ٨٥٠ منزلاً فلسطينياً، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠٠ شخص، وهو رقم غير مسبوق منذ عام ٢٠١٦.

إن هذه المخططات والجرائم الإسرائيلية، والتي أدانها المجتمع الدولي، لا يقتصر تأثيرها فقط على فرص عودة المفاوضات، بل جميعنا يعلم أنها تسعى إلى تهويد مدينة القدس وتقويض حل الدولتين،

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان على ألا تدخر جهداً لتحقيق حل الدولتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لي بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد، متمنيا للجميع التوفيق والسداد في تحمل أعباء أعمال المجلس المقرر. وأود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة لأرحب بمشاركة معالي وزير خارجية دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، في هذه الجلسة.

وأجدد التهنئة إلى دولة الإمارات العربية الشقيقة، وألبانيا، والبرازيل، وغابون، وغانا بمناسبة بدء عضويتهم غير الدائمة في مجلس الأمن. كما لا يفوتني أن أعرب عن تقدير دولة الكويت للجهود المتميزة التي تبذلها مملكة النرويج ووفدها الدائم خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، متمنين لكم ولوفدكم الدائم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر.

تدين دولة الكويت وتستنكر الهجمات الإرهابية التي استهدفت، يوم الاثنين الماضي، المناطق والمنشآت المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بطائرات مسيرة أطلقتها ميليشيا الحوثي، في انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والأعراف والقيم الإنسانية، وتمثل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة. ونؤكد هنا على وقوف دولة الكويت إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة وتأييدها في كل ما تتخذه من خطوات للحفاظ على أمنها واستقرارها. ونعرب هنا عن تعازينا لضحايا هذا الاعتداء الإرهابي، متمنين الشفاء العاجل للمصابين.

لقد حرصت دولة الكويت على المشاركة في المناقشات التي نجريها اليوم تحت قبة هذه القاعة على الرغم من التحديات الجسيمة والظروف المعقدة التي يمر بها عالمنا اليوم في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، وذلك من منطلق إيماننا بأهمية القضية الفلسطينية ومركزيتها للأمتين العربية والإسلامية. لقد استمعت باهتمام لمداخلات

السيد سينول (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره للنرويج لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، خاصة وأنها تمكن من انخراط أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في هذه المسألة المهمة.

ونود أن نركز اليوم على ثلاث نقاط. النقطة الأولى هي مسألة الجرائم ضد الإنسانية، والسياسات الشبيهة بالفصل العنصري والاضطهاد. أما الثانية فهي أن الحل الوحيد القابل للتطبيق بشأن القضية الفلسطينية هو حل الدولتين الذي يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في وئام. وتتعلق الثالثة بالتمسك بسيادة القانون وقرارات مجلس الأمن.

لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا. وثمة أدلة دامغة تدعم قيام دولة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنفاذ مجموعة من القوانين التي تميز في التعامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في جميع جوانب الحياة. فالفهر المنهجي الذي يعاني منه الفلسطينيون من الرجال والنساء والأطفال والمسنين تحت الاحتلال الإسرائيلي أمر غير إنساني ويشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية والقواعد والمبادئ المعتمدة دوليا. ولا يمكننا أن نقف صامتين لنشهد على هذا الواقع، الذي يستشهد به بانتظام مقرر الأمم المتحدة الخاصون المعنيون بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن منظمات المجتمع المدني الدولية البارزة، كدليل على وجود نظام شبيه بنظام الفصل العنصري.

وتؤكد جنوب أفريقيا أنه يجب توجيه الجهود الدولية لاستعادة كرامة جميع من يعيشون على الأرض. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إعمال حل الدولتين الذي تدعمه الأمم المتحدة والأطراف المعنية. لقد كانت اتفاقات أوسلو نقطة انطلاق نحو إبرام معاهدة سلام رسمية بين الجانبين يمكن أن تنهي عقودا من النزاع. بيد أن حل الدولتين يظل السبيل الوحيد لضمان أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من تحقيق تطلعاتهم المشروعة والعيش جنبا إلى جنب

ومن ثم تلاشي فرصة الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة. إن دولة الكويت تجدد إدانتها لتلك المخططات والانتهاكات الإسرائيلية. وتؤكد مرة أخرى على عدم المساس بالمكانة الخاصة لمدينة القدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها الديمغرافية، وعلى ضرورة وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي تنتهك أبسط قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومطالبتها بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

من المهم أن أشير إلى أن مشاركتنا اليوم لم تأت لمجرد التذكير بقاءة الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وانتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بل من أجل التأكيد على إيماننا بأهمية العمل المتعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة وللدور الحيوي الذي يلعبه مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولدعم الجهود الدولية الرامية لاستئناف المفاوضات وعملية السلام. فدولة الكويت، التي تركز سياستها الخارجية على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، تؤكد من جديد على موقفها المبدئي والثابت في دعم خيارات الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة. وتدعو إلى إعادة إحياء عملية السلام على أسسها السليمة المبنية على قرارات الشرعية الدولية، وتحث الأطراف الدولية، بما في ذلك اللجنة الرباعية، على اتخاذ الخطوات العملية من أجل إطلاق مفاوضات ذات مصداقية، وضمن جدول زمني محدد، تعالج جميع قضايا الحل النهائي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، مثنين مرة أخرى كافة الجهود الدولية المبذولة التي تعمل على استئناف عملية السلام وإيجاد نهاية لهذا النزاع الذي طال أمده.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

بأن بعض أعضاء المجلس ليسوا منصفين عندما يتعلق الأمر بهذه المسألة، الأمر الذي يقوض مصداقية المجلس.

وقد اتخذ مجلس الأمن إجراءات بشأن قرارات في حالات أخرى انتهكت فيها قراراته، إذ أنه مكلف بالقيام بذلك. ويجب أن يكون صوت المجلس متطابقا ومتسقا إذا رغب في الحفاظ على نزاهته وفي أن يبدو محايدا في أداء ولايته بكفاءة. ولذلك، من الضروري أن يحاسب المجلس جميع الذين ينتهكون قراراته من دون خوف أو محاباة.

في الختام إننا مكلفون، كأعضاء في الأمم المتحدة، بمسؤولية معارضة القمع. وأخلاقنا تجبرنا على استخدام صوتنا في هذه المنابر الدولية لمكافحة القمع أينما حاول التغلغل في نسيج أي مجتمع وإصابته بعدوى الطغيان والهيمنة والاستبداد والفصل العنصري وإنكار حقوق الإنسان الأساسية والتدمير وتجاهل القانون الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

في دولتين مسالمتين وآمنتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة للدولتين. بيد أنه لا يمكن تحقيق حل الدولتين إلا إذا انخرط الطرفان في مفاوضات حسنة النية ووضعوا مصالح جميع من يعيشون على الأرض قبل كل الأهداف الأخرى. ومع المخاطرة بتوضيح ما هو واضح، فإن نية السيطرة على شعب من خلال احتلال غير قانوني تنتهك العيش بسلام جنبا إلى جنب نصا وروحا.

لقد انعقد مجلس الأمن كثيرا لمناقشة الحالة في فلسطين على مدى العقود السبعة الماضية. وتجاهل إسرائيل المستمر لقرارات المجلس يجسد تجاهلا صارخا لتعددية الأطراف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال لدينا مخاوف واقعية، فإلى متى سنشهد على انتهاكات دولة إسرائيل الصارخة لقرارات مجلس الأمن دون اتخاذ أي إجراء؟ واليوم نريد أن نعلن بعبارات لا لبس فيها أن عدم اتخاذ إجراء ردا على الانتهاكات الإسرائيلية يكرس الحجة القائلة